ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The British Position on the Bahra Conference in 1925 (Documentary study)

M. Dr . Emad Khamis Hamza*

Directorate General of
Anbar Education
Anbar , Iraq

* Corresponding author: E-mail :
adfddfeddsu77@gmail.com

***Keywords*:**
Bahra
British
study
position
Documentary
conference

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 24 Fep. 2020
Accepted 31 May 2019
Available online 26 June 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i

A B S T R A C T

After the British government subjected all Iraqi lands to its direct military control following the occupation of Mosul in November 1918 by its military forces, it sought to secure the Iraqi borders from three main parties that in their view posed a threat to their colonial goals, especially after imposing their mandate on Iraq and Palestine in April 1920, at the forefront of which was the imposition of the Treaty of Sevres in August 1920 on the Ottoman Empire to guarantee the northern borders, even for a temporary period, then the British government concluded an agreement with the French government that was also seconded to Syria and Lebanon to secure the Iraqi-Syrian borders in December 1920, and finally the British government sought to secure the borders between Iraq and we find to get rid of the attacks of followers of Ibn Saud on the Iraqi tribes, especially those that inhabited the border areas between the two parties, by concluding a series of agreements and treaties that ended with the conclusion of a maritime agreement in 1925 Between the Iraqi government and Ibn Saud.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.09

الموقف البريطاني من مؤتمر بحرة عام ١٩٢٥ (دراسة وثائقية)

م .د عماد خميس حمزة منسي / المديرية العامة لتربية الانبار /الانبار /العراق

الخلاصة

بعد اخضاع الحكومة البريطانية جميع الاراضي العراقية لسيطرتها العسكرية المباشرة على اثر احتلال قواتها العسكرية لولاية الموصل في تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، سعت الى تامين الحدود العراقية من ثلاث جهات رئيسية التي كانت بنظرها تشكل تهديدا على اهدافها الاستعمارية ، لا سيما بعد فرض انتدابها على العراق وفلسطين في نيسان عام ١٩٢٠ ، والتي جاء في مقدمتها فرض معاهدة سيفر في اب عام ١٩٢٠ على الدولة العثمانية لضمان الحدود الشمالية ولو لفترة مؤقتة ، ثم قامت الحكومة البريطانية بعقد اتفاقية مع الحكومة الفرنسية التي كانت هي الاخرى منتدبة على سوريا ولبنان لتامين الحدود العراقية السورية في كانون الاول عام ١٩٢٠، واخيرا سعت الحكومة البريطانية لتامين الحدود بين العراق ونجد للتخلص من هجمات اتباع ابن سعود على القبائل العراقية لاسيما تلك

التي سكنت المناطق الحدودية بين الطرفين ، من خلال عقدها سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات والتي انتهت بعقد اتفاقية بحرة عام ١٩٢٥ بين الحكومة العراقية و ابن سعود.

المقدمة

كانت اول اتفاقية حدودية عقدت بين العراق ونجد باشراف بريطاني هي اتفاقية المحمرة في ايار عام ١٩٢٢ والتي ثبتت بنودها بشكل نهائي في معاهدة العقير في كانون الاول من العام نفسه ، ومن اجل تعزيز الاتفاقيات السابقة تم عقد مؤتمر الكويت الذي استمرت مفاوضاته خلال عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ ، وعلى الرغم من ذلك استمرت الاضطرابات على الحدود العراقية النجدية ، ونتيجة لزيادة الصراع بين الهاشميين في الحجاز وابن سعود في نجد دفع الحكومة البريطانية لفتح باب التفاوض مع ابن سعود مرة اخرى والذي انتهى بعقد اتفاقية بحرة عام ١٩٢٥ التي امنت الحدود بين العراق ونجد ولو للفترة الراهنة واتفاقية حداء بين نجد وامارة شرق الاردن . لذلك اصبح لدى الباحث الرغبة في تسليط الضوء على ما جرى من مفاوضات تمهيدا لعقد الاتفاقيتين اعلاه والدور الذي مارسته الحكومة البريطانية في تلك المفاوضات لاسيما ان الكثير من المصادر مرت على ذكر الاتفاقيتين مرور الكرام واغفلت ذكر العديد من الجوانب المهمة والبنود التي نتجت عنها .

قسم موضوع الدراسة التي حملت عنوان (الموقف البريطاني من مؤتمر بحرة عام ١٩٢٥) الى ثلاثة محاور، جاء المحور الاول تحت عنوان (سياسة بريطانيا تجاه نجد والحجاز والعراق وامارة شرق الاردن ١٩١٤-١٩٢٠) تم الاشارة فيه الى اهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية لتعزيز نفوذها في نجد والحجاز لضمان وقوف الطرفين بجانبها خلال الحرب العالمية الاولى ومحاولة منع اية صراع بين الجانبين في الوقت الذي كانت فيه جيوشها تحتل المدن العراقية و الفلسطينية الواحدة تلوه الاخرى طيلة سنوات الحرب اعلاه ، واما المحور الثاني (مقدمات اتفاقية بحرة) ، فسلط الضوء على الاتصالات البريطانية النجدية التي نتج عنها عقد سلسلة من الاتفاقيات هي المحمرة والعقير على التوالي عام ١٩٢٢ واهم بنودها ، ومؤتمر الكويت عامي ١٩٢٣و ١٩٢٤ وما جاء فيه من مقررات لتامين مناطق انتدابها في العراق وشرق الاردن من توسعات سلطان نجد لأهميتها العسكرية والاقتصادية ، واما المحور الثالث (مفاوضات مؤتمر بحرة) فركزت على المفاوضات بين الحكومة العراقية وسلطان نجد من جهة وامارة شرق الاردن وسلطان نجد من جهة اخرى تحت اشراف بريطاني ما تخللها من صعوبات ، وعلى الرغم من ان المفاوضات سارت بين الاطراف الثلاثة اعلاه جنبا الى جنب ، الا ان الاتفاقية التي ابرمت بين العراق ونجد في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٢٥ اطلق عليها اسم (بحرة) ، بينما الاتفاقية التي عقدت بين شرق الاردن ونجد في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٢٥ اطلق عليها اسم (حداء) .

اعتمد الباحث في انجاز الدراسة على الوثائق غير المنشورة ، سواء كانت وثائق البلاط الملكي العراقي او الوثائق البريطانية ، فضلا عن الصحف العراقية من خلال المقالات التي كانت تنشر فيها والتي حملت في طياتها اخبار مؤتمر بحرة موضوع دراسة البحث.

اولا : سياسة بريطانيا تجاه نجد والحجاز والعراق وشرق الاردن ١٩١٤- ١٩٢٠

سعت الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) ، الى تثبيت نفوذها في منطقة نجد والحجاز في الوقت الذي كانت فيه جيوشها منذ نهاية عام ١٩١٤ تعمل على احتلال اراضي العراق وطرد العثمانيين منها [١] ، فعقدت معاهدة مع امير نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود في العقير بتاريخ العشرين من كانون الاول عام ١٩١٥ ، لضمان وقوفه الى جانبها في الحرب وتامين امن المنطقة ، وبموجبها اجبر الاخير بعدم مراسلة او عقد اية معاهدة او اتفاق مع دول الاجنبية دون علم الحكومة البريطانية بل واخبارها عن اية محاولة اجنبية للتدخل في شؤون نجد ، كما خصصت بموجب المعاهدة اعلاه معونة مالية لابن سعود [٢]، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة البريطانية في مفاوضات مستمرة مع الفرنسيين والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية سايكس بيكو السرية في السادس والعشرين من ايار عام ١٩١٦ ، التي قسمت المنطقة استعماريا بين الطرفين لضمان عدم التدخل الاوربي بمناطق النفوذ البريطاني [٣]، فضلا عن كسب ود الهاشميين في الحجاز من خلال الوعود الكاذبة التي اعطيت للشريف حسين بن علي امير الحجاز بالاستقلال مقابل الثورة ضد العثمانيين التي تم اعلانها في حزيران من العام نفسه [٤].

ان اعلان الشريف حسين بن علي نفسه ملكا على العرب في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٦، ازم العلاقة بين الحجاز ونجد بسبب مخاوف الامير عبد العزيز بن سعود من زيادة نفوذ الهاشميين على حساب ال سعود في منطقة الجزيرة العربية [٥] ، الامر) Percy Cox لوزارة المستعمرات البريطانية في الخليج العربي ، اذ تم عقد اجتماع ضم برسي كوكس (الذي ادى الى توجهه من كبار موظفي الحكومة البريطانية وعبد العزيز بن سعود في العقير بتاريخ السابع عشر من الشهر نفسه ، وتعهدت الحكومة البريطانية خلال الاجتماع بالحفاظ على استقلال نجد مقابل عدم قيام ابن سعود باي هجوم ضد الحجازيين [٦].

ان هدف الحكومة البريطانية من اتباع سياسة التوازن بين الهاشمين في الحجاز وابن سعود في نجد ، انما جاء لضمان استمرار وقوف الطرفين الى جانبها خلال الحرب العالمية الاولى ضد الدولة العثمانية وبقاء منطقة خالية من الصراعات الداخلية .

تمكنت القوات البريطانية من احتلال فلسطين عام ١٩١٧ واكمال احتلال العراق عام ١٩١٨ واخضعت المنطقتين للحكم العسكري المباشر [٧] ، ولضمان استمرار النفوذ البريطاني في العراق وفلسطين ونجد والحجاز بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى قامت بأضعاف التواجد العربي المطالب بالاستقلال في مؤتمر الصلح بباريس في كانون الثاني عام١٩١٩ [٨]، وساعدها على ذلك زيادة الصراع النجدي الحجازي لاسيما بعد موقعة (تربة) في ايار من العام نفسه ، التي انتصر فيها النجديين على الحجازيين الا ان التدخل البريطاني حال دون تقدم النجديين نحو الحجاز اذ طالبت الحكومة البريطانية من امير نجد عبد العزيز بن سعود العودة الى حدوده السابقة وهددت بإلغاء معاهدة البريطانية النجدية لعام (١٩١٥) في حالة عدم امتثاله لذلك ، حفاظا على التوازن في منطقة الجزيرة العربية [٩].

ان تصاعد الرفض الشعبي ضد التواجد العسكري البريطاني في العراق وفلسطين لاسيما بعد عقد مؤتمر سان ريمو في نيسان عام ١٩٢٠ الذي اقر فيه فرض الانتداب البريطاني على البلدين و الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان [١٠]، كان سببا في تغير السياسة البريطانية في المنطقة لاسيما بعد تكبد البريطانيين خسائر مادية وعسكرية من جراء اندلاع ثورة العشرين في العراق بتاريخ الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠ [١١] ، التي ادت الى تغير نظام حكم بريطاني في العراق من عسكري مباشر الى سياسي غير مباشر من خلال تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في تشرين الثاني من العام نفسه [١٢]، ولرسم السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة عقدت وزارة المستعمرات البريطانية مؤتمرا لها في القاهرة في اذار عام ١٩٢١ ، الذي كان من جملة مقرراته ترشيح ابناء الشريف حسين الامير فيصل ملكا على العراق والامير عبدالله اميرا لإمارة شرق الاردن الامر الذي اثار مخاوف الامير عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود لأنه اصبح محاط بإعدائه الهاشميين في العراق والحجاز وشرق الاردن [١٣]، وعلى اثر ذلك اجتمع رؤساء قبائل نجد وملحقاتها في الرياض بتاريخ الخامس من ايار عام ١٩٢١ ، وقرروا خلال الاجتماع تتويج الامير عبد العزيز بن سعود سلطانا على نجد والمناطق التي سيطر عليها ، والذي تم اعلانه رسميا بتاريخ الثاني والعشرين من اب من العام نفسه ، قبل يوم واحد من تتويج الامير فيصل ملكا على العراق [١٤]، الامر الذي دفع الحكومة البريطانية لإرضاء عبد العزيز بن سعود من خلال الاعتراف فيه سلطانا على نجد وملحقاتها ، لخلق حالة من التوازن في منطقة الجزيرة العربية [١٥] ، لكن ذلك لم يمنع السلطان عبد العزيز بن سعود من التوجه الى حائل واسقاط امارة ال رشيد واخضاع جميع اراضيها لحكمه نهاية عام ١٩٢١، مما خلق تازما شديدا بالعلاقات النجدية الحجازية وتوترا في العلاقات العراقية – النجدية ، لاسيما بعد قبول الملك فيصل لجوء بعض القبائل شمر الى الاراضي العراقية التي اصبحت مركزا لشن الهجمات من قبل الاخيرة على قبائل النجدية [١٦] ، فضلا عن حدوث توتر في العلاقات النجدية – الشرق اردنية ، بعد رغبة الاخيرة وبمساندة الحكومة البريطانية ضم الاراضي وادي سرحان التابع لامارة ال رشيد الى اراضي امارتها لضمان الاتصال المباشر مع الحدود العراقية ، وهذا ما كان يرفضه ابن سعود بحجة ان تلك المناطق من حصة نجد طالما هي التي اسقطت امارة ال رشيد [١٧].

ثانيا : مقدمات مؤتمر بحرة

اثارت الاطماع التوسعية لعبد العزيز بن سعود مخاوف الحكومة البريطانية لاسيما بعد ان كشفت وجود اطماع له في الاراضي العراقية والشرق الاردنية لذلك قامت بقطع المعونة المالية عنه [١٨] ، ثم الدخول في مفاوضات لتثبيت الحدود بين العراق ونجد والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية المحمرة في الخامس من ايار عام ١٩٢٢ ، وعلى الرغم من التحفظات العراقية والنجدية على توزيع القبائل والاراضي التابعة لها [١٩]، الا انها وضعت اساسا للدخول في مفاوضات مستقبلية لتثبيت الحدود بشكل افضل بين الطرفين واصبح بموجب هذه الاتفاقية قبائل شمر نجد تابعة لسلطان نجد وقبائل المنتفق وظفار والعمارات للحكومة العراقية ، وان يمنع ويعاقب كلا الطرفين عشائرهما في حالة التعدي على

عشائر الطرف الاخر ، فضلا عن التشاور في حالة عدم اتخاذ العقاب المناسب ضد العشائر المعتدية من قبل حكومتها وصولا الى اتخاذ عمل مشترك بين الطرفين ضد العشائر اعلاه استنادا الى الصلات الحسنة بينهما [٢٠]، وهكذا استطاعت الحكومة البريطانية ابعاد نفوذ عبد العزيز بن سعود عن الاراضي العراقية من خلال جعل المنطقة الصحراوية الممتدة من الفرات وحتى حدود نجد منطقة دفاعية ضد هجمات اتباع ابن سعود على المدن العراقية ، فضلا عن تامين طريق صحراوي يربط العراق وفلسطين مستقبلا لغايات اقتصادية واستعمارية [٢١].

ان عقد اتفاقية المحمرة لم ينه التوتر الحاصل على الحدود العراقية النجدية بشكل كامل ، ومما عقد الامور اكثر هو سيطرة السلطان عبد العزيز بن سعود على منطقة الجوف في تموز عام ١٩٢٢ التي هي جزء من وادي سرحان ، الامر الذي خلق نزاعا جديدا واكثر تعقيدا بين نجد وامارة شرق الاردن على وادي سرحان مما اثار مخاوف الحكومة البريطانية لاهمية المنطقة اقتصاديا وعسكريا [٢٢] ، دفعها ذلك الى حث الاطراف المتنازعة العراق ونجد وشرق الاردن للدخول في مفاوضات لتثبيت الحدود بينهم ، بما يخدم المصالح البريطانية لاسيما بعد ان وجدت اصرارا كبيرا من قبل السلطان عبد العزيز بن سعود في السيطرة على وادي سرحان بالكامل مما يضمن له الاتصال بالأراضي السورية مباشرة لأغراض التجارية ، فضلا على خصوبة اراضي المنطقة [٢٣].

نجحت الحكومة البريطانية بجمع العراق ونجد على طاولة المفاوضات في منطقة العقير التي خرجت بجملة من القرارات بتاريخ الثاني من كانون الاول عام ١٩٢٢ ، اكدت على ما جاء في اتفاقية المحمرة ، وحدد خط الحدود الفاصل بين الطرفين الذي يمتد من نقطة التقاء الحدود العراقية الكويتية النجدية الى جبل عنازة في بادية الشام مما جعل اغلب الابار المائية ضمن الاراضي العراقية ، والتي كانت من اسباب استمرار هجمات القبائل النجدية عليها ، على الرغم من وجود منطقة محايدة على الحدود تدار من قبل الطرفين اعلاه [٢٤].

ان عدم توصل الحكومة البريطانية لخط حدودي نهائي بين نجد والعراق وشرق الاردن يلزم الاطراف الثلاثة بعدم خرقه دفعها الى دعوتهم الى الجلوس مرة اخرى على طاولة المفاوضات التي بدات في الكويت بتاريخ السابع عشر من كانون الاول عام ١٩٢٣ ، واشترط السلطان عبد العزيز بن سعود ان تتم المفاوضات بين اطراف المؤتمر بصورة فردية اي يتكلم كل طرف عن بلده فقط دون الدفاع عن الاطراف الاخرى وهذا ما وافقت عليه الحكومة البريطانية [٢٥] .

استمرت جلسات مؤتمر الكويت بصورة متقطعة دون التوصل الى نتائج مرضية فالمفاوضات العراقية النجدية لم تأت بالشيء الجديد عما تم الاتفاق عليه في المحمرة والعقير ومما زاد الوضع ارباكا الهجمات التي شنتها القبائل النجدية اثناء انعقاد المؤتمر على الاراضي العراقية مما سبب انسحاب العراق من المؤتمر دون الوصول الى حل نهائي [٢٦]، اما بشان المفاوضات النجدية – الشرق اردنية فكانت اكثر صعوبة بسبب المذكرة التي قدمتها امارة شرق الاردن في مؤتمر الكويت التي طالبت فيها انسحاب النجديين من كافة الاراضي التي تم السيطرة عليها بعد عام (١٩١٦) وهي امارة ال عائض في عسير

وامارة ال رشيد في الحائل واراضي التابعة لها وهذا ما تم رفضه من قبل سلطان نجد عبد العزيز بن سعود ، اذ اكد الاخير ان جميع الاراضي التي سيطر عليها النجديون هي تابعة لهم ولا يمكن التنازل عنها لاسيما وادي سرحان الذي كان كلا الطرفين يسعى لمد نفوذه الكامل عليه فهو بالنسبة لامارة شرق الاردن النقطة التي تصلها بحدود العراق مباشرة اما بالنسبة لنجد فهي النقطة التي تصلها بسوريا مباشرة ونتيجة لتصلب موقف الاطراف الثلاثة انتهت اعمال المؤتمر في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٢٤ دون التوصل لاية نتائج تذكر [٢٧].

ساءت العلاقات البريطانية النجدية لاسيما بعد توسع السلطان عبد العزيز بن سعود بالأراضي الحجازية واحتلاله بعض سواحل البحر الاحمر مما اثار مخاوف الحكومة البريطانية بالتوسع النجدي باتجاه العقبة ومعان الحجازية لاسيما بعد زيادة هجمات اتباعه على امارة شرق الاردن وسيطرة نجد على الطائف في السابع من ايلول عام ١٩٢٤ [٢٨] ، لذلك سعت الحكومة البريطانية الى ضم العقبة ومعان لمناطق الانتداب البريطاني واول خطوة قامت بها هي اجبار الشريف حسين التنازل عن عرش الحجاز الى ابنه علي الذي توج ملكا في الرابع من تشرين الاول من العام نفسه [٢٩] ، ثم اجبر الملك علي التنازل عن معان والعقبة لامارة شرق الاردن بتاريخ الخامس من حزيران عام ١٩٢٥ [٣٠] ، بحجة عدم تمكنه من حمايتها اثناء هجوم سلطان نجد عليها ، بسبب محاصرة جيوش السلطان عبد العزيز بن سعود للمدينة المنورة وجدة ، وبهذا اصبحت معان والعقبة تابعتين رسميا لانتداب البريطاني ، التي لم يعترف فيها سلطان نجد عبد العزيز بن سعود باعتبارها تابعة لأملاك حكومة الحجاز التي اصبحت قاب قوسين او ادنى تحت سيطرة النجديين [٣١].

ثالثا : مفاوضات مؤتمر بحرة

بعد ادراك الحكومة البريطانية ان الحرب النجدية الحجازية شارفت على الانتهاء لصالح سلطان نجد عبد العزيز بن سعود ومن اجل تامين حدود مناطق انتدابها لاسيما في العراق وامارة شرق الاردن [٣٢] ، فضلا خوف الحكومة البريطانية من توسع اطماع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود لتشمل الاراضي العراقية وشرق الاردن [٣٣]،لذلك قامت بأعداد بعثة برئاسة السر فلنكهام جلبرت كلايتون السكرتير العام السابق لدار الاعتماد البريطاني في فلسطين وعضوية جورج انطونيوس وكيل مدير المعارف الفلسطيني مهمته الترجمة بين الاطراف المتفاوضة [٣٤] ، واكدت الحكومة البريطانية ان مهمة البعثة تحديد الحدود اعلاه دون الدخول في مسالة الصراع الحجازي النجدي ، كما حددت برنامج زيارة البعثة ولمدة شهرين تبدا بزيارة الحجاز ثم نجد وتتوجه الى العراق واخيرا الى اليمن [٣٥] .

انطلقت البعثة من بريطانيا بتاريخ الخامس والعشرين من ايلول عام ١٩٢٥ متجه الى الجزيرة العربية فنزلت في ميناء جدة بتاريخ التاسع من تشرين الاول من العام نفسه ، قادمةً من بور السودان على ظهر الباخرة الحربية البريطانية كليمانتيس ، وقابلت ملك الحجاز علي بن الحسين ، ثم توجهت البعثة الى منطقة حدة الواقعة بين مكة وجدة [٣٦]، في تلك الاثناء توجه السلطان عبد العزيز بن سعود

من مكة الى بحرة التي تبعد عنها مسافة خمسة وثلاثين كيلو مترا والمجاورة لمنطقة حدة ، في مساء يوم السادس عشر من تشرين الاول عام ١٩٢٥ ، ثم نقلت البعثة البريطانية بواسطة سيارتين تحت اشراف الشيخ حافظ وهبة حاكم مكة الى بحرة في صباح يوم السابع عشر من الشهر نفسه ، وجرى استقبالها بحفاوه من قبل السلطان عبد العزيز بن سعود في ظهيرة اليوم نفسه ، الا ان المفاوضات بدات بين الطرفين في مساء اليوم نفسه ، واوضح رئيس البعثة البريطانية السر فلنكهام جلبرت كلايتون للسلطان عبد العزيز بن سعود ووفده الشيخ حافظ وهبة وسكرتير السلطان يوسف ياسين [٣٧] ، ان مهمته هي التوصل الى حدود مرضية للطرفين بين نجد والعراق وبين نجد وامارة شرق الاردن وان الحكومة البريطانية تقف على الحياد في الصراع النجدي الحجازي[٣٨] ، بالمقابل اعلن السلطان عبد العزيز بن سعود الهدنة مع الحجاز طيلة تواجد البعثة البريطانية على اراضي الجزيرة العربية [٣٩].

استمرت اللقاءات المتقطعة التي كان يسودها التفاهم والهدوء ودراسة الامور العامة المتعلقة بالحدود بين الطرفين حتى مساء يوم الخميس المصادف الثاني والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٥ ، اذ غادر السلطان عبد العزيز بن سعود بحرة في صباح اليوم التالي متوجها الى مكة ثم عاد في مساء يوم الاحد المصادف الخامس والعشرين من الشهر نفسه ، ولم تستأنف المفاوضات الى بعد وصول ممثل الحكومة العراقية توفيق السويدي الى بحرة في صباح يوم السابع والعشرين من الشهر نفسه ، الذي كان مهمته تقديم المشورة والمعلومات واراء الحكومة العراقية للسر فلنكهام جلبرت كلايتون وقد جرى استقباله استقبالا جيدا من لدن السلطان عبد العزيز بن سعود[٤٠] .

جرت المفاوضات بين الطرفين حول الحدود العراقية النجدية بصورة سهلة وتم الاتفاق على العودة الى مقررات اتفاقية المحمرة والعقير ومفاوضات مؤتمر الكويت بشأن تلك الحدود اساسا للتفاوض [٤١]، الا ان خلاف دار حول نقطة مهمة هي لجوء بعض قبائل شمر الى العراق عند سيطرة الامير عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود على الحائل عام (١٩٢١) وقبول الملك فيصل استقرارها داخل الاراضي العراقية القريبة من حدود نجد ، اذ اكد السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود على وجوب اعادة تلك القبائل الى نجد لهدفين الاول : ايقاف هجماتها على القبائل النجدية لاسيما اعتقاده بان الحكومة العراقية كانت وراء ذلك [٤٢]، والهدف الثاني : الاستفادة منها ماديا من خلال الضرائب التي تجبى منها [٤٣]، اما بالنسبة للحكومة العراقية كانت ترى ان وجود تلك القبائل على الحدود بمثابة درع واقي من هجمات اتباع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود على القبائل العراقية ، ونتيجة لرغبة الحكومة العراقية في التفاهم والاتفاق مع جارتها نجد التي بادرتها نفس التوجهات وبدعم الحكومة البريطانية لتوجهات الطرفين [٤٤] ، تعهدت الحكومة العراقية بمنع اي هجمات مستقبلا من داخل الاراضي العراقية تشنها بعض قبائل شمر على القبائل النجدية بالمقابل ايقاف هجمات اتباع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود على الاراضي العراقية [٤٥] ، اما بشان المفاوضات التي جرت بين فلنكهام جلبرت كلايتون رئيس البعثة البريطانية وسلطان نجد عبد العزيز بن سعود حول حدود النجد وامارة شرق الاردن التي مثلها كلايتون شخصياً في بحرة فكانت صعبة بسبب اختلاف وجهات النظر

بين الطرفين حول وادي سرحان الذي سيطر عليه اتباع عبد العزيز بن سعود عام (١٩٢٢) بعد القضاء على ال رشيد [٤٦] ، اذ اكد الجانب البريطاني ضرورة تنازل عبد العزيز بن سعود عنه لامارة شرق الاردن لضمان اتصالها بحدود العراق وكان هدف الحكومة البريطانية وراء ذلك ضمان اتصال مناطق انتدابها مع بعضها البعض العراق وشرق الاردن وفلسطين ليتسنى لها مد سكة حديد من بغداد الى حيفا لغايات عسكرية واقتصادية [٤٧] ، فضلا عن قطع اي اتصال بين الحجاز ونجد من جهة وسوريا من جهة اخرى لضمان عدم تعزيز العلاقة بين الفرنسيين والسلطان عبد العزيز بن سعود [٤٨]، بالمقابل اكد ابن سعود خلال المفاوضات ان وادي سرحان من املاك ال رشيد وبما ان هذه الاملاك ضمت الى سلطان نجد فان المنطقة وما عليها من قبائل ، لاسيما قبائل الرولة تابعة لها ، وان التنازل عن المنطقة سيجعل جميع القبائل التابعة لسلطان نجد تحت رحمة الرسوم الكمركية التي سوف تفرض عليهم اثناء مرورهم فيها الى سوريا سوآءا للتجارة او رعي الماشية اثناء سيطرت دولة اخرى عليها[٤٩] ، فضلا عن الموارد الاقتصادية الموجودة فيها ، لذلك رفض السلطان عبد العزيز التنازل عنها ، الامر الذي ادى الى توقف المفاوضات بين الطرفين دون الوصول الى حل نهائي بشان حدود امارة شرق الاردن ونجد [٥٠] .

ان رفض السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود التنازل عن قسم من وادي سرحان لإمارة شرق الاردن لم يستمر طويلا ، لإدراكه ان الاستمرار في الخلاف مع الحكومة البريطانية [٥١]، خلال هذه الفترة ليس من صالحه بسبب الحالة الاقتصادية السيئة التي كانت تعيشها نجد نتيجة الحروب التي انهكتها وضعف مواردها الاقتصادية ، اذ سرعان ما عاد الطرفان الى طاولة المفاوضات ، وطلب السلطان عبد العزيز بن سعود مساعدة مالية من الحكومة البريطانية قدرت بمئتي الف جنية استرليني وعودة المعونة المالية التي انقطعت عنه [٥٢] ، وابدت الحكومة البريطانية موافقتها على تقديم المساعدات المالية لنجد لكن بعد انتهاء الصراع النجدي الحجازي [٥٣] ، لاسيما بعد وصول وفد من اهالي المدينة المنورة الى بحرة عارضين على السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود شروط الاستسلام بعد حصار دام لعدة اشهر وموافقة الاخير عليها وهذا دل ان الحجاز اصبحت قاب قوسين او ادنى بيد عبد العزيز بن سعود فلم يبق سوى جدة المحاصرة من قبل جيوشه [٥٤]، مما اثار خوف بريطانيا من مطالبة السلطان عبد العزيز بعد اكمال سيطرته على الحجاز بالعقبة ومعان اللتان اصبحتا تابعتين لامارة شرق الاردن بعد تنازل الملك علي بن الحسين عنها قبل اشهر من انعقاد مفاوضات بحرة بحجة انها من املاك الحجاز [٥٥]، ومما شجع السلطان عبد العزيز بن سعود على المضي بالمفاوضات ايضا المشروع الذي طرحه فلنكهام جلبرت كلايتون بالتنازل شرق الاردن عن قريات الملح وجعل منطقة الجوف والكاف التابعة لوادي سرحان من حصة نجد وما تبقى من وادي سرحان فهو من حصة امارة شرق الاردن لضمان اتصالها المباشر بالعراق [٥٦] ، فضلا عن ذلك ان ارسال البعثة البريطانية للتفاوض معه بشان الحدود العراقية النجدية وشرق الاردنية النجدية من قبل الحكومة البريطانية بمثابة نصرا سياسيا له واعترافا بسيادته على منطقة نجد وما تم السيطرة عليه

من الحجاز [٥٧]، لذلك كان يطمح بنجاح مهمة بعثة كلايتون ،كما كانت تطمح له الحكومة البريطانية ، فضلا عن ضمان حدود بلاده من اي اعتداء هاشمي سواء كان من العراق او امارة شرق الاردن[٥٨] .

غادرت البعثة البريطانية بحرة بعد الحصول على موافقة عبد العزيز بن سعود سلطان نجد على ما تم التوصل اليه اثناء المفاوضات حول الحدود العراقية النجدية من جهة والحدود شرق الاردن ونجد من جهة اخرى باتجاه امارة شرق الاردن لاطلاع حكومتها حول ما تم التوصل اليه بشان الحدود بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٥ [٥٩] ، ثم اتجهت بعثة فلنكهام جلبرت كلايتون الى العراق ووصلت اليه في صباح الثلاثين من الشهر نفسه ، وعرضت على الحكومة العراقية ما تم التوصل اليه من اتفاق بشان الحدود العراقية النجدية ثم قابل المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبس وبعد حصوله على موافقة جميع الاطراف سواء كان في العراق او شرق الاردن على ما تم الاتفاق عليه مع نجد بل انه خول بالتوقيع بالنيابة عن البلدين،عاد مسرعا الى بحرة من اجل التوقيع على الاتفاقية مع السلطان عبد العزيز بن سعود [٦٠].

فضلت الحكومة البريطانية ان يكون هناك اتفاقيتين الاولى : تخص الحدود بين العراق ونجد سميت (بحرة) ، اذ تم التوقيع عليها بين فلنكهام جلبرت كلايتون والسلطان عبد العزيز بن سعود في بحرة بتاريخ الاول من تشرين الثاني عام ١٩٢٥ ، والثانية : تخص الحدود بين شرق الاردن ونجد وقعها كلايتون والسلطان عبد العزيز بن سعود في حدة في الثاني من الشهر نفسه على الرغم ان المفاوضات جرت جنبا الى جنب حول الحدود الدول الثلاثة اعلاه [٦١] .

احتوت اتفاقية بحرة بين العراق ونجد على ديباجة و اثنتي عشرة مادة ، نصت المادة الاولى على ان " تعترف كل من الدولتين العراق ونجد ان الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيها على اراضي الدولة الاخرى يستلزم عقاب مرتكبيه عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا "[٦٢] ، واكدت المادة الثانية على ان " تؤلف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل اي تعد يقع من وراء حدود الدولتين ولاحصاء الاضرار والخسائر وتعيين المسؤولية ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد وتعهد رئاستها الى شخص اخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختيار الحكومتين وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة ، وبعد تعيين المسؤولية وتحقق الاضرار والخسائر الناشئة عن الغزو واصدار المحكمة قرارها بذلك تقوم الحكومة التابع لها المحكوم بتنفيذ القرار المذكور وفقا لعادات العشائر وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الاولى من هذه الاتفاقية " [٦٣].

جاء في المادة الثالثة " لا يجوز لعشائر احدى الحكومتين اجتياح اراضي الحكومة الاخرى الا بعد الحصول على الرخصة من حكومتهم وبعد موافقة الحكومة الاخرى مع العلم انه لا يحق لكلا الحكومتين ان تمتنع من اعطاء الرخصة او الموافقة عليها اذا كان السبب في الانتقال العشيرة لداعي

المرعى عملا بمبدأ حرية الرعي " [٦٤] ، وتضمنت المادة الرابعة ان " تتعهد حكومتا نجد والعراق بان تقفا بكل ما لديهما من وسائل غير الطرد واستعمال القوة في سبيل انتقال كل عشيرة او فخذ من احد القطرين الى الاخر الا اذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم او رضاها ، وتتعهد الحكومتان بان تمتنعا عن تقديم الهدايا اياً كان نوعها للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الاخرى وان تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياهما يسعى لاستجلاب العشائر للحكومة الاخرى او تشجيعهم على الانتقال من بلادهم الى البلاد الاخرى "[٦٥] .

نصت المادة الخامسة " ليس لحكومتي العراق ونجد ان تتخابرا مع رؤساء وشيوخ الدول الاخرى في الامور الرسمية والسياسية " [٦٦]، وجاء في المادة السادسة بانه " لا يجوز لقوات العراق ونجد ان تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقيب المجرمين الا برضى الحكومتين " [٦٧]، وكذلك في المادة السابعة " لا يجوز لرؤساء العشائر الذين لهم صفة رسمية او رايات تدل على انهم قواد لقوات مسلحة ان يظهروا راياتهم في اراضي الدولة الاخرى" [٦٨] ، في حين اكدت المادة الثامنة " اذا طلبت احدى الحكومتين من عشائرها النازلة في اراضي الدولة الاخرى تجريدات مسلحة فالعشائر المذكورة احرار في تلبية دعوة حكومتهم على ان يرحلوا بعائلاتهم واموالهم بكل سكينة"[٦٩].

اوضحت المادة التاسعة " اذا انتقلت عشيرة من اراضي احدى الحكومتين الى اراضي الحكومة الاخرى وشنت الغارات بعد انتقالها على اراضي البلاد التي كانت تقطن فيها يحق للحكومة التي تقيم العشيرة في اراضيها ان تاخذ منها ضمانات كافية حتى اذا تكرر منها مثل ذلك الاعتداء تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة وذلك عدا العقاب المنصوص عليه في المادة الاولى وهذا ما قد تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية "[٧٠] ، اما المادة العاشرة فجاء فيها " تتعهد حكومتا العراق ونجد بان تقوما بمذكرات ودية لعقد اتفاقية خاصة بشان تسليم المجرمين طبقا للعادات المرعية بين الدول المتحابة وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتبارا من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق " [٧١]، وتضمنت المادة الحادية عشرة " النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع اليه في تفسير هذه الاتفاقية "[٧٢] ،اما المادة الثانية عشرة " تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بحرة "[٧٣].

اما الاتفاقية الثانية حداء بين امارة شرق الاردن ونجد فهي مكونة من ديباجة وست عشرة مادة ، جاء في المادة الاولى " يبتدي الحد بين نجد وشرق الاردن في الجهة الشمالية الشرقية من نقطة تقاطع دائرة طول ٣٩ شرقاً ودائرة عرض ٣٢ شمالا حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد ويمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة ٣٧ شرقاً بدائرة عرض ٣٠ ، ٣١ شمالاً " [٧٤]، ثم يمتد من هذه النقطة على خط تقاطعها بدائرة عرض ٢٥ ، ٣١ شمالاً ثم يمتد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ شرقاً بدائرة عرض ٣٠ شمالاً تاركا ما برز من وادي سرحان لنجد ، ثم يتبع دائرة الطول ٣٨ شرقاً الى نقطة تقاطعها بدائرة العرض ٣٥ ، ٣٩ شمالاً اما الخريطة التي يرجع اليها في هذه الاتفاقية فهي الخريطة المعروفة بالدولية اسيا مقياس واحد على مليون " [٧٥]،

وجاء في المادة الثانية " تتعهد حكومة نجد بان لا تقيم اي حصن في كاف ولا تستعملها كنقطة عسكرية ، اما اذا رات الحاجة في حين من الاحيان لاتخاذ تدابير استثنائية بجوار الحدود للمحافظة على الامن او لاي غرض اخر يستوجب تحشيد القوات العسكرية المسلحة فتتعهد ان تخبر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بذلك في اقرب وقت ،وان تمنع قواتها من التعدي على اراضي شرق الاردن بكل ما لديها من وسائل" [٧٦].

تضمنت المادة الثالثة " منعا لسوء التفاهم الذي قد يحصل في الحوادث التي تقع بقرب الحدود وتوثيقا لعرى الثقة المتبادلة بين الطرفين والتعاون الكلي بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة نجد ، يتفق الفريقان على القيام بمخابرات متواصلة بين المعتمد البريطاني في شرق الاردن او مندوبه وبين حاكم وادي سرحان" [٧٧]، ونصت المادة الرابعة على ان " تتعهد حكومة نجد بصيانة جميع الحقوق التي تتمتع بها في وادي سرحان القبائل غير التابعة لنجد سواء كانت حقوق الرعي او السكن او الملكية او ما يشبه ذلك من الحقوق ثابتة بشرط ان تخضع تلك القبائل ما دامت نازلة ضمن حدود نجد للقوانين الداخلية التي لا تمس هذه الحقوق ، وتعامل حكومة شرق الاردن نفس المعاملة رعايا نجد المتمتعين بحقوق ثابتة شبيهة بالحقوق المذكورة " [٧٨]، اما المادة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر فهي مشابهة بالمضمون على التوالي لمواد اتفاقية بحرة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة لكن بدلا من كتابة اسم العراق كتب شرق الاردن [٧٩].

جاء في المادة الثانية عشرة " على كل من حكومتي نجد وشرق الاردن ان تمنح حرية المرور لجميع المسافرين والحجاج بشرط ان يخضع هؤلاء للقوانين الخاصة بالسفر والحج المرعية في نجد وامارة شرق الاردن وعلى كل من هاتين الحكومتين ان تخبر الحكومة الاخرى باي قانون قد تسنه في هذا الخصوص " [٨٠] ،واكدت المادة الثالثة عشرة على ان " تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان تضمن حرية المرور في كل حين للتجار من رعايا نجد لقضاء تجارتهم بين نجد وسوريا ذهابا وايابا وان تحصل على اعفاء من الضرائب الكمركية وغيرها لجميع الاموال المارة التي تجتاز منطقة الانتداب من نجد الى سوريا او من سوريا الى نجد على ان يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الكمركي وان يكونوا حاملين وثيقة من حكومتهم تشهد بانهم تجار مشروعون وبشرط ان تتبع القوافل التجارية ذات الاموال المحملة طرقا معروفة سيتفق عليها بعد دخول في منطقة الانتداب والخروج منها مع العلم ان هذه القيود لا تسري على القوافل التجارية التي تقتصر تجارتها على الابل والحيوانات ولا على العشائر التي تنقل بمقتضى المواد السابقة من هذه الاتفاقية ، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان تحصل على غير ذلك من التسهيلات الممكنة للتجار من رعايا نجد المارين بمنطقة انتدابها " [٨١]، وجاء في المادة الرابعة عشرة " تبقى هذه الاتفاقية نافذة مادام حكومة صاحب الجلالة البريطانية مكلفة بالانتداب على شرق الاردن " [٨٢] ، ونصت المادة الخامسة عشرة بانه " قد دونت هذه الاتفاقية باللغة العربية واللغة الانكليزية ووقع كلا الطرفين المتعاقدين نسختين من النص العربي ونسختين من النص الانكليزية ويكون للنصين قيمة رسمية واحدة ولكن اذا وقع اختلاف بين النصين

في تفسير مادة من مواد هذه الاتفاقية فيرجع الى النص الانكليزي [٨٣] ، والمادة السادسة عشر " تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية حداء " [٨٤].

يبدو ان بنود الاتفاقيتين جاءت لتكريس السيطرة الاستعمارية البريطانية ليس فقط على العراق وامارة شرق الاردن وانما على نجد ايضا من خلال عدم السماح للاطراف الثلاثة بعقد او الدخول بمفاوضات مع اية دولة اجنبية الا بموافقة الحكومة البريطانية ، كما انها كرست سياسة التجزئة الاستعمارية للوطن العربي من خلال تحديد الحدود بين البلدان العربية بحجة تثبيت حدودها لضمان امنها والحقيقة هي لإضعافها الى درجة تمزيق النسيج العشائري الواحد في المناطق الحدودية ، ولتكريس سياسة التجزئة بشكل اكبر فضلت الحكومة البريطانية عقد اتفاقيتين منفصلتين بين العراق ونجد من جهة ومارة شرق الاردن ونجد من جهة اخرى على الرغم من ان المفاوضات جرت في مؤتمر واحد .

اعتبرت اتفاقيتي بحرة و حداء نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليهما [٨٥] ، وبتاريخ الحادي والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٥ صادق مجلس العموم البريطاني على الاتفاقيتين اعلاه [٨٦] .

الخاتمة

١- اتبعت الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الاولى سياسة التوازن بين حكام الجزيرة العربية ، لا سيما نجد والحجاز لضمان امن المنطقة من جهة واستمرار مساندتهم لها ضد الدولة العثمانية من جهة اخرى.

٢- سعت الحكومة البريطانية الى تأمين حدود مناطق انتدابها لا سيما بعد عقد مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ الذي تقرر بموجبه تعين الامير فيصل ملكا على العراق والامير عبد الله اميرا على امارة شرق الاردن بسبب الاطماع التوسعية لسلطان نجد عبد العزيز بن سعود في منطقة الجزيرة العربية واهمية المنطقة اقتصاديا وعسكريا لاسيما الطريق الصحراوي الذي يمتد من العراق الى فلسطين .

٣- تمكنت الحكومة البريطانية من خلال اتباع سياسة الترهيب تارة وسياسة الترغيب تارة اخرى من دفع كل من حكومة العراق وامارة شرق الاردن وسلطان نجد للدخول في مفاوضات لتحديد الحدود بينهم والتي نتج عنها سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي جاء في مقدمتها اتفاقية المحمرة و معاهدة العقير عام ١٩٢٢ ومؤتمر الكويت عامي١٩٢٣-١٩٢٤ وعلى الرغم من عدم توصل الاطراف المتفاوضة الى حل نهائي لتحديد الحدود ومشاكلها بسبب تمسك تلك الاطراف بمطالبها فضلا عن زيادة الصراع الحجازي النجدي الذي اثر على سير المفاوضات الا انها وضعت الاسس الاولى للتفاهم حول مسالة الحدود .

٤- ان توسع السلطان عبد العزيز بن سعود في منطقة الحجاز وضعف الهاشميين فيها اثار مخاوف الحكومة البريطانية على مصالحها في العراق وشرق الاردن بعد كشفها عن وجود اطماع توسعية لسلطان نجد في الاراضي العراقية وامارة شرق الاردن ، دفعها ذلك الى ارسال بعثة برئاسة كلايتون لرسم الحدود العراقية النجدية و حدود شرق الاردن ونجد لاسيما بعد تنازل الحجاز عن العقبة ومعان لا مارة شرق الاردن الواقعة تحت الانتداب البريطاني والذي لم يعترف فيه السلطان عبد العزيز بن سعود .

٥- تمكنت البعثة البريطانية من عقد اتفاقيتين مع سلطان نجد في بحرة عام ١٩٢٥ الاولى :سميت

اتفاقية بحرة بين العراق ونجد والثانية : اتفاقية حداء بين نجد وامارة شرق الاردن التي نتج عنهما هدفين رئيسين للحكومة البريطانية الاول :ابعاد خطر السلطان عبد العزيز ولو للفترة الراهنة عن حدود مناطق انتدابها واعتراف الاخير بضم معان والعقبة لامارة شرق الاردن والهدف الثاني : قطع الاتصال بين الفرنسيين في سوريا وابن سعود في نجدو الحجاز بعد الاتصال المباشر بين العراق وامارة شرق الاردن فضلا عن تامين الطريق الصحراوي بين العراق وفلسطين لغايات اقتصادية وعسكرية

الهوامش

(١) د . ك . و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ٥٤٢ ، تقرير وزارة الحرب عن اعداء الحكومة البريطانية في العراق بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ٧ ، ص١٢ .

(2) Co 730-35-4820 , Report from Percy Cox to the British Ministry of Colonies on, December 20,1922,No.15.

(٣) د . ك . و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ١١٩ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة – بغداد الى اركان الجو بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ،وثيقة رقم ١٤، ص٢٠ .

(4) Fo 406-40-7683 ,papers relating to king Huseins version of his Agrements with his Majeats Government ,August 28th,1918,No.24.

(٥) د. ك. و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ٦٥٦ ، تقرير من برسي كوكس المندوب البريطاني في العراق الى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢١ ، وثيقة رقم ١٥ ، ٥٨

(٦) الاستقلال ، العدد ٦٩١ ، في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥

(7) Co 730-35- 4820, Note by the Lord Kirzn to Turkish Prime Minister Ismet Pasha, December 14, 1922, No. 12.

(٨) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣٩٩١ / ٣١١ ، تقرير من المندوب البريطاني في جنيف الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ تموز ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٣ ، ص٥ .

(٩) العالم العربي ، العدد ٨٧٣ ، في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٧ .

(١٠) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٨٨٣ / ٣١١ ، العقد الفرنسي البريطاني عن بعض المسائل العامة للانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص٣٨

(١١) د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لند ن، ملفة رقم ٢١٣ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة–السماوه إلى دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٢٣،وثيقة رقم ١٢، ص٣٤

(١٢) د.ك.و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ٦٥٦ ، تقرير من برسي كوكس المندوب البريطاني في العراق الى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢١ ، وثيقة رقم ١٤ ، ٥٨

(13) Air 3- 37-02006 , Report on middle east conference held in Cairo and Jerusalem,March 12 to 30 ,1921 ,no.1

(١٤) جريدة الفلاح ،العدد ٢٦ ، في ٢٣ اب ١٩٢١

(١٥) د. ك .و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ٦٥٦ ، تقرير من برسي كوكس المندوب البريطاني في العراق الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٢١ ، وثيقة رقم ١٤ ، ٥٦

(١٦) د. ك. و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ١٤٦، تقرير من دار الاعتماد البريطاني في العراق الى وزارة الطيران بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ١ ، ص٣ .

(١٧) العالم العربي ، العدد ٤٨٠ ، في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٥ .

(١٨) د. ك. و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ١٤٦ ، تقرير وزارة الطيران البريطاني عن احداث الشرق الاوسط لسنة ١٩٢٤ –١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٤ ، ص٦ .

(١٩) د. ك. و ، البلاط الملكي العراقي ، ملفة رقم ٢٤٢٧ /٣١١ ،كتاب من سكرتير مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي بتاريخ ٨ ايار ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ٣ ، ص٧ .

(٢٠) العالم العربي ، العدد ٥٢٩ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ ؛ الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥٣ ، في ١٠ كانون الاول ، ١٩٢٥ .

(٢١) جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٠ ، في ٧ كانون الاول ١٩٢٥

(٢٢) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٧ ، في ٣ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٢٣) جريدة الاستقلال ، العدد ٧١١ ، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

(٢٤) د.ك.و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ١٤٦ ، تقرير وزارة الطيران البريطاني عن احداث الشرق الاوسط لسنة ١٩٢٤ –١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٤ ، ص٦ .

(٢٥) جريدة الاستقلال ، العدد ٣١٤ ، في ٢٤ كانون الاول ١٩٢٣ .

(٢٦) د. ك. و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ١٤٦، تقرير من دار الاعتماد البريطاني في العراق الى وزارة الطيران بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ١ ، ص٣ .

(٢٧) جريدة العالم العربي ، العدد ٢٠ ، في ١٨ نيسان ١٩٢٤ .

(٢٨) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٧٧٥ ، في ١٥ ايلول ١٩٢٤

(٢٩) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٧٩٣ ، في ٦ تشرين الاول ١٩٢٤

(٣٠) جريدة العالم العربي ، العدد ٣٧١ ، في ٧ حزيران ١٩٢٥

(٣١) جريدة الاستقلال ، العدد ٧٤٥ ، في ٥ كانون الثاني ١٩٢٥

(٣٢) جريدة العالم العربي ، العدد٥١٥ ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٣٣) جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٥ ، في ١٣ كانون الاول ١٩٢٥

(٣٤) جريدة العالم العربي ، العدد ٥١٦ ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٣٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٤٧١ ، في٣ تشرين الاول ١٩٢٥

(٣٦) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٥ ، في ١ كانون الاول ١٩٢٥

(٣٧) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٠٥ ،في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٥ ؛جريدة العالم العربي ، العدد ٥١٦ ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٥.

(٣٨) جريدة العالم العربي ، العدد ٤٦٦ ، في ٢٧ ايلول ١٩٢٥

(٣٩) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٥ ، في ١ كانون الاول ١٩٢٥

(٤٠) جريدة الاستقلال ، العدد ٧٠٥، في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٤١) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٧ ، في ٨ كانون الاول ١٩٢٥

(٤٢) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٤ ، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٤٣) جريدة الاستقلال ، العدد ٧١١ ، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٤٤) جريدة الاستقلال ، العدد ٦٨٨ ، في في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٥

(٤٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٥١٥ ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٤٦) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٧ ، في ٣ كانون الاول ١٩٢٥

(٤٧) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٨ ، في ٩ كانون الاول ١٩٢٥؛ جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٥ ، في ١٣ كانون الاول ١٩٢٥

(٤٨) جريدة الاوقات البغدادية ،العدد ٤١٣١، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٤٩) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٧ ، في ٣ كانون الاول ١٩٢٥

(٥٠) جريدة الاستقلال ،العدد ٧٠١ ، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٥١) جريدة الاستقلال ،العدد ٦٨٣ ، في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٥

(٥٢) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٧ ، في ٨ كانون الاول ١٩٢٥؛ جريدة الاستقلال ،العدد ٧٢٠ ، في ٧ كانون الاول ١٩٢٥

(٥٣) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٨ ، في ٩ كانون الاول ١٩٢٥

(٥٤) جريدة الاستقلال ، العدد ان ٧٢٠ و ٧٣٢، في ٧ و ٣١ كانون الاول ١٩٢٥

(٥٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٠٨ ، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٥٦) جريدة العالم العربي ، العدد ٥١٥ ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥؛ جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٤، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

(٥٧) جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٦، في ١٤ كانون الاول ١٩٢٥

(٥٨) جريدة العالم العربي ، العددان ٥٣٢ و٥٣٣، في ١٣ و١٥ كانون الاول ١٩٢٥

(٥٩) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢١ ، في ١ كانون الاول ١٩٢٥

(٦٠) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٤٥ ، في ١ كانون الاول ١٩٢٥

(61)Air 23-213-4583 ,Letter from the Iraqi Prime Minister to the Speaker of the Iraqi Council of Representatives on December 26, 1925,No.3640.

(٦٢) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥٣ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥ ؛جريدة الاستقلال ، العدد ٧٣٩ ، في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥

(٦٣) جريدة العالم العربي ، العدد ٥١٥ ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٦٤) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الاولى ، الاجتماع الاعتيادي ، جلسة الثالثة عشرة ، مناقشة بنود اتفاقية بحرة ، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ ، ص١١ ؛ جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥٣ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥

(٦٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٩ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥

(66)Fo 371 - 10833 ,Text of Agreement signed by Ibn Saud and ser Gilbirt Clayton the Bahra Agreement , November 1, 1925 ,No.32 ;.

جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٣ ، في ٩ كانون الاول ١٩٢٥

(٦٧) جريدة المفيد ، العدد ٥٢٣ ، في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٦٨) جريدة العالم العربي ، العدد ٥١٥ ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥

(٦٩) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥٣ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٠) محاضر مجلس الاعيان العراقي ، الدورة الاولى ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة عشر ، مناقشة بنود اتفاقية بحرة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٦ ، ص٣٤ ؛ جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٩ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥

(٧١) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٦٧ ، في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٢) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٩ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥

(73)Fo 371 - 10833 ,Text of Agreement signed by Ibn Saud and ser Gilbirt Clayton the Bahra Agreement , November 1, 1925 ,No.32 ;

جريدة الاستقلال ، العدد ٧٢٣ ، في ٩ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٤) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥٣ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٥) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٧ ، في ٨ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٦) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٤٣ ، في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٧) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٦٧ ، في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥

(٧٨) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٤٣ ، في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٥.

(٧٩) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٢٩ ، في ١٠ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨٠) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٦٨ ، في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨١) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٤٣ ، في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨٢) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٦٧ ، في ٢٩ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨٣) جريدة العالم العربي ، العدد ٥٤٣ ، في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨٤) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٦٨ ، في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨٥) جريدة الاوقات البغدادية ، العدد ٤١٥١ ، في ٨ كانون الاول ١٩٢٥.

(٨٦) جريدة الاستقلال ، العدد٧٣٥ ، في ٢٤ كانون الاول ١٩٢٥.

المصادر

اولا : وثائق الغير منشورة

– الوثائق البريطانية /لندن غير المترجمة

– وزارة الخارجية

1- Fo 406-40-7683 ,papers relating to king Huseins version of his Agrements with his Majeats Government ,August 28th,1918,No.24.

2- Fo 371 - 10833 ,Text of Agreement signed by Ibn Saud and ser Gilbirt Clayton the Bahra Agreement , November 1, 1925 ,No.32 .

– وزارة الطيران

3- Air 3- 37-02006 , Report on middle east conference held in Cairo and Jerusalem,March 12 to 30 ,1921 ,no.1.

4- Air 23 -213 -4583 ,Letter from the Iraqi Prime Minister to the Speaker of the Iraqi Council of Representatives on December 26, 1925,No.3640.

– وزارة المستعمرات

5- Co 730-35- 4820, Note by the Lord Kirzn to Turkish Prime Minister Ismet Pasha, December 14, 1922, No. 12.

6 - Co 730-35-4820 , Report from Percy Cox to the British Ministry of Colonies on, December 20,1922,No.15.

– الوثائق البريطانية / لندن المترجمة

١- د . ك . و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ٥٤٢ ، تقرير وزارة الحرب عن اعداء الحكومة البريطانية في العراق بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ٧ ، ص١٢ .

٢- د. ك .و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ٦٥٦ ، تقرير من برسي كوكس المندوب البريطاني في العراق الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٢١ ، وثيقة رقم ١٤ ، ٥٦

٣- د.ك.و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ٦٥٦ ، تقرير من برسي كوكس المندوب البريطاني في العراق الى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٢١ ، وثيقة رقم ١٤ ، ٥٨

٤- د.ك.و ، الوثائق البريطانية / لند ن، ملفة رقم ٢١٣ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة- السماوة إلى دار الاعتماد البريطاني بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٢٣،وثيقة رقم ١٢، ص٣٤ .

٥- د. ك. و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ١٤٦، تقرير من دار الاعتماد البريطاني في العراق الى وزارة الطيران بتاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٢٤ ، وثيقة رقم ١ ، ص٣ .

٦- د. ك. و ، الوثائق البريطانية /لندن ، ملفة رقم ١٤٦ ، تقرير وزارة الطيران البريطاني عن احداث الشرق الاوسط لسنة ١٩٢٤ -١٩٢٥ ، وثيقة رقم ٤ ، ص٦ .

٧- د . ك . و ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ١١٩ ، تقرير من ضابط الخدمة الخاصة – بغداد الى اركان الجو بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ،وثيقة رقم ١٤، ص٢٠

- **وثائق البلاط الملكي العراقي / ديوان**

١- د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٨٨٣ / ٣١١ ، العقد الفرنسي البريطاني عن بعض المسائل العامة للانتداب على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص٣٨ .

٢- د. ك. و ، البلاط الملكي العراقي ، ملفة رقم ٢٤٢٧ /٣١١ ، كتاب من سكرتير مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي بتاريخ ٨ ايار ١٩٢٢ ، وثيقة رقم ٣ ، ص٧ .

٣- د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة رقم ٣٩٩١ / ٣١١ ، تقرير من المندوب البريطاني في جنيف الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ تموز ١٩٣١ ، وثيقة رقم ٣ ، ص٥ .

- **محاضر مجلسي النواب والاعيان**

١- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الاولى ، الاجتماع الاعتيادي ، جلسة الثالثة عشرة ، مناقشة بنود اتفاقية بحرة ، بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ ، ص١١

٢- محاضر مجلس الاعيان العراقي ، الدورة الاولى ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة السابعة عشر ، مناقشة بنود اتفاقية بحرة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٦ ، ص٣٤

- **الجرائد العراقية**

ت	اسم الجريدة	المكان النشر	سنة النشر

١-	الاستقلال	بغداد	١٩٢٣
			١٩٢٥
٢-	الاوقات البغدادية	==	١٩٢٤
			١٩٢٥
	الفلاح	==	١٩٢١
٣-	المفيد	==	١٩٢٥
٤-	العالم العربي	==	١٩٢٤
٥-			١٩٢٥
			١٩٢٧

Sources

First: Unpublished documents

Untranslated British / London documents

- Ministry of Foreign Affairs

1- Fo 406-40-7683 ,papers relating to king Huseins version of his Agrements with his Majeats Government ,August 28th,1918,No.24.

2- Fo 371 - 10833 ,Text of Agreement signed by Ibn Saud and ser Gilbirt Clayton the Bahra Agreement , November 1, 1925 ,No.32 .

- The Ministry of Aviation

3- Air 3- 37-02006 , Report on middle east conference held in Cairo and Jerusalem,March 12 to 30 ,1921 ,no.1.

4- Air 23 -213 -4583 ,Letter from the Iraqi Prime Minister to the Speaker of the Iraqi Council of Representatives on December 26, 1925,No.3640.

- The Ministry of Colonies

5- Co 730-35- 4820, Note by the Lord Kirzn to Turkish Prime Minister Ismet Pasha, December 14, 1922, No. 12.

6 - Co 730-35-4820 , Report from Percy Cox to the British Ministry of Colonies on, December 20,1922,No.15.

- Translated British / London documents:

1- D . K . 0, British Records / London, File No. 542, Report of the Ministry of War on the enemies of the British government in Iraq on April 15, 1920, Document No. 7, p. 12.
2- D . K.o., British Records / London, File No. 656, Report from Percy Cox, the British Representative in Iraq to the Foreign Office dated February 24, 1921, Document No. 14,p. 56
3- D .K.o, British Records / London, file No. 656, report from Percy Cox, the British representative in Iraq to the Ministry of Colonies, on December 26, 1921, document No. 14, p.58
4- D.K.o, British Records / London, File No. 213, Report from the Special Service Officer - Samawah to the British House of Credit on October 8, 1923, Document No. 12, p. 34.
5- D . K.o, British Records / London, file No. 146, a report from the British House of Credit in Iraq to the Ministry of Aviation on December 25, 1924, document No. 1, p. 3.
6- D . K. o, British Records / London, File No. 146, the report of the British Ministry of Aviation on the events of the Middle East for the year 1924-1925, Document No. 4, p. 6.
7- D . K . o, British Documents / London, File No. 119, Report from the Special Service Officer - Baghdad to the Staff on January 19, 1925, Document No. 14, page 20

- Documents of the Iraqi Royal Court / Diwan

1- D . K .o, files of the royal court, file No. 883/311, the French-British contract on some general issues of the mandate for Syria, Lebanon, Palestine and Iraq on December 23, 1920, document No. 1, p. 38.
2- D . K. o, Iraqi Royal Court, file No. 2427/311, a letter from the Secretary of the Council of Ministers to the President of the Royal Court on May 8, 1922,

document No. 3, p. 7.

3- D . K . o, files of the royal court, file No. 3991/311, a report from the British representative in Geneva to the British Foreign Office on July 4, 1931, document No. 3, p. 5.

- Lecturer of the House of Representatives and Senate:

1- Records of the Iraqi Council of Representatives, first session, regular meeting, thirteenth session, discussion of the provisions of the Bahra Agreement, on January 21, 1926, p. 11

2- Records of the Iraqi Senate, the first session, the regular meeting, the seventeenth session, discussing the provisions of the Bahra Agreement dated February 15, 1926, p. 34.

-Iraqi newspapers:

The sequence	The name of the newspaper	Place of publication	Year of Publication
1-	Alaistiqlal	Baghdad	1923
			1925
2-		===	1924
	Baghdad Times		1925
3-			1921
	Alfalah	===	1925
4-	Almufid	===	1924
5-	alealam alearabiu	===	1925
			1927